المنظمات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان

د. مراد بن سعيد
قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة
mourad.bensaid@univ-batna.dz

أ. طلال لموشي
قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة
talallemmouchi@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة إدراك مقاربة نظرية لعلاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بحقوق الإنسان، استنادا للمنظورات الجديدة لتحليل العلاقات بين وحدات الفعل الدولي. وبعد استعراض مفهوم الفواعل غير الدولاتية وأدوارها المتقدمة في إطار الحوكمة العالمية، مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، ننتقل إلى استعراض دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية حقوق الإنسان، وأخيرا نستعرض نموذج المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

Abstract:

The aim of this article is to provide a perception of a theoretical approach of the relationship between international nongovernmental organizations and human rights, based on contemporary perspectives of international social theory and the new actors of international action. After showing the concept of non state actors and its advanced roles in global governance, and the transformations from international to global governance, also, the concept of international nongovernmental organizations, we analyze the roles of international NGOs in the promotion of human rights in the international level, and lastly, we propose the model of Arab Organization of Human Rights.

مقدمة:

دفعت التطورات التي حدثت على الساحة الدولية بدء من منتصف سبعينات القرن العشرين والتي مست هيكل النظام الدولي وكذا نوع ونمط التفاعلات بين البنى والفواعل المشكلة له بالعديد من الدارسين والباحثين في حقل العلاقات الدولية للتشكيك ومساءلة طروحات مركزية الدولة في التنظيم والضبط الدولي.

لقد أكد مثلا كل من Nye و Keohane على أن افتراضات الواقعية لم تعد كافية لتفسير وشرح التطورات التي شهدها النظام الدولي فالثورة التكنولوجية وما أفرزته من تحولات في المفاهيم والأفكار إضافة إلى زيادة الاعتماد والارتباط المتبادل اقتصاديا والانتشار الغير مسبوق للظواهر العبر قومية وتنامي النزعة العالمية والكونية كلها تدحض فرضية وحدوية ومركزية الدولة في العلاقات الدولية،فظاهرة التفاعلات العبر قومية والتي تعرف على أنها "حركية مادة محسوسة ملموسة عبر حدود الدولة حين يكون احد طرفي التفاعل أو التبادل غير حكومي" هي نتاج لتزايد دور الفواعل الغير دولاتية على اختلافها "الشركات المتعددة الجنسيات،المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية المجموعات الغير شرعية،المجموعات الابستيمية....." في الضبط العالمي في مناح عدة: تنموية،بيئية وحقوقية،وذلك ما سيحاول هذا المقال البحث فيه خصوصا دور المنظمات الدولية الغير حكومية في التأسيس لنسق حقوقي عالمي ضابط وملزم للدول والفواعل الأخرى المشكلة للجماعة الدولية .

أولا: الفواعل غير الدولاتية والحوكمة العالمية

إن مفاهيم الفواعل غير الدولاتية الأكثر تعبيرا لمنظور الحوكمة العالمية تتضمن إمكانية مشاركة هذه الفواعل- منظمات غير حكومية، شركات، مجموعات ابستيمولوجية، الخ...- لحكم القضايا العالمية بطريقة مستقلة عن الدول الوطنية، وفق علاقات سياسية عالمية وليست دولية، وهنا وحدة التحليل سوف تتغير من كونها وحدة بنيوية تتمثل في الدولة على المستوى المحلى أو

المنظمات الدولية على المستوى الدولي، إلى وحدة تحليل تفاعلية تتمثل في التفاعلات المختلفة للفواعل العالمية في إطار منظومة الحوكمة العالمية. لهذا، تعتبر مختلف المقاربات ما بعد الوستفالية الفواعل غير الدولاتية كمكونات داخلية، وليست خارجية، بالنسبة إلى نظام الحوكمة العالمية. إن هذا الاتجاه لا يتجاوز فقط المنظورات المتمركزة على الدولة، مثل الواقعية الجديدة، لكن أيضا وجهات النظر فوق الوطنية الكلاسيكية في السياسة الدولية، أين يتم اعتبار الفواعل غير الدولاتية كعناصر خارجية، وهي عبارة عن جماعات ضغط للتأثير لا أكثر.

إن الفواعل غير الدولاتية هي تلك الفواعل غير الممثلة للدول، التي تعمل على المستوى العالمي والتي لها علاقة فعلية بالسياسة العالمية. الفواعل غير الدولاتية هي كيانات غير سيادية تمارس سلطات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية هامة وتؤثر على مستويات وطنية ودولية، ويتضمن تعريف الفواعل غير الدولاتية المنظمات:

- المستقلة بشكل كبير أو كلي عن التمويل والرقابة الحكومية المركزية: انبثاق من المجتمع المدني أو من اقتصاد السوق، أو من الاندفاع السياسي ما بعد سيطرة إدارة دولة.
- التي تعمل وتشارك في شبكات تمتد عبر حدود دولتين أو أكثر، وعليه العمل في علاقات عالمية تربط النظم السياسية، الاقتصاديات والمجتمعات.
- تتصرف وفق طرق معينة تؤثر في النتائج السياسية، إما ضمن دولة واحدة أو عدة دول أو ضمن المؤسسات الدولية، إما بشكل هادف أو بشكل شبه هادف، إما في إطار هدف أساسي أو كسمة من سمات النشاط.[1]

[1] Josselin Daphné and William Wallace, Non-state Actors in World Politics: a Framework, In, Josselin, Daphne and Wallace, William (eds.), Non-state Actors in World Politics, Palgrave Macmillan (UK), 2001, p 03

وعلى هذا الأساس، فإن الفواعل غير الدولاتية هي كل تلك الفواعل غير الممثلة للدول، بما فيها التي تعمل على المستوى الدولي وذات العلاقة بالعلاقات الدولية. المعياران الأولان يمكن تمييزهما بسهولة لتقرير مجال هذه الفواعل(هي ليست دولا ومشاركة في المستوى الدولي)، أما المعيار الثالث فهناك مؤشرات كثيرة لتقرير هذا المعيار. على سبيل المثال Morss يشير إلى الحجم، الأعضاء، الاعتراف الرسمي والتأثير السياسي للفواعل غير الدولاتية. لذلك, فإن الفواعل غير الدولاتية تكون في حالة: الحجم الكبير؛ عدد كبير من الأعضاء ويغطون عدة بلدان؛ تمنح الحكومات والمنظمات غير الحكومية الاتصال غير الرسمي بالميادين السياسية؛ تظهر أهمية كبيرة في السياسة الدولية[2].

أما أدبيات الحوكمة العالمية، فهي تؤكد على خمسة مجموعات للفواعل غير الدولاتية أو الفواعل العالمية وهي: المنظمات ما بين الحكومية؛ المنظمات الدولية غير الحكومية؛ مجموعات المصالح المنظّمة؛ الشركات العالمية؛ المجموعات الابستيمولوجية. وهناك تصنيفات أخرى تتضمن كذلك اتحادات العمال، منظمات الجاليات، المؤسسات الدينية، التجمعات العرقية والجامعات...الخ.

بالنسبة للمجموعة الأولى، المنظمات ما بين الحكومية، فهناك عدم اتفاق في تصنيفها، فهي بالنسبة للبعض منظمات ما بين حكومية– مثل الأمم المتحدة، منظمة حلف شمال الأطلسي، منظمة التجارة العالمية – لا تعتبر فواعل غير دولاتية، لأنها منشأة من طرف الدول ومحكومة رسميا وقانونيا من طرفها وتلعب دورا فعالا بالنسبة لمصالحها. أما بالنسبة لآخرين، فإن المنظمات ما بين الحكومية مستقلة بالمقارنة مع الدول التي أنشأتها في عمليات صنع القرار ووضع السياسات. إلا أنه رغم هذه الاستقلالية النسبية لهذه المنظمات في ممارساتها السياسية، إلا أنه يجب استثناؤها من مجموعة الفواعل غير الدولاتية نظرا للفروق الصارخة بينهما.

[2] E. Morss, The New Global Players: How They Compete and Collaborate, World Development, Vol. 19, No. 1, 1991, pp 55-64

المجموعة الثانية، التي تضم المنظمات الدولية غير الحكومية فيمكن تعريفها بأنها أي كيان دولي منظّم سلمي غير ربحي طوعي ذاتي الحكم، غير مُنشأ من طرف الدول والحكومات. ووفق هذا التعريف الواسع هناك درجة عالية من التنوع من ناحية توحيد المبادئ الخاصة بهذه المنظمات، استقلالية عن الحكومات، شركات كبرى، تأثيرات خارجية، إجراءات التشغيل، مصادر تمويل، البعد الدولي والحجم. وهذه المنظمات يمكن أن تقوم وتنشأ مشاريع، تزود الخدمات، تدافع عن وتروج لقضايا معينة، أو تسعى للتأثير في السياسة. وعليه فإن هذا التعريف الواسع يمكن أن يشمل المؤسسات الدينية، الجمعيات المهنية ومجموعات المصالح واتحادات العمال والمنظمات البيئية حقوق إنسان. أما فيما يخص مجموعات المصالح الصناعية مثل الغرفة التجارية الدولية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستديمة، فهي ليست منظمات باحثة عن الربح (بالرغم من أن أعضائها تنشط في هذا المجال)، بالإضافة إلى أنها منظمات سلمية تتابع مجموعة أهداف عامة (التنمية اقتصادية، التنمية المستديمة)، وهي تسعى دائما للتأثير في السياسة الدولية فكريا وعمليا. وفي هذا المجال لابد من التمييز بين المنظمات غير الحكومية (مجموعات الضغط المدنية) من ناحية، ومنظمات الأعمال الدولية غير الحكومية (منظمات الأعمال غير الحكومية ومجموعات الضغط تجارية) من ناحية أخرى.

في المجموعة الثالثة نجد الشركات العالمية التي يمكن أن تعرّف كمنظمات تجارية ربحية واسعة النطاق، عن طريق مكاتب و/ أو وحدات إنتاج في العديد من البلدان حول العالم، بتعبير آخر، فإن الشركات العالمية هي مشاريع تدير عمليات إنتاج أو تسليم الخدمات في أكثر من بلدين. إن الشركة متعددة الجنسيات التقليدية هي شركة خاصة مقرها في دولة واحدة ولها شركات تابعة في دول أخرى، وكل هذه الشركات تشتغل بموجب إستراتيجية عالمية منسقة لربح حصص في السوق والوصول إلى كفاءة وفعالية التكاليف. اليوم، هناك أكثر من 65000 شركة عالمية تشارك في الاقتصاد السياسي الدولي. ويمكن التمييز بين الشركات العالمية المتعددة الجنسيات التي تضاعفت

نشاطاتها في عدد من الدول حول العالم لتفادي أخطار الكتل التجارية، والشركات العالمية، التي تسعى لتقسيم صارم للعمل على المستوى العالمي.

الصنف الثالث للفواعل غير الدولاتية هو المجموعات الابستيمولوجية، التي تعتبر كشبكات عالمية من الخبراء المشتركة في العديد من القيم والمعتقدات العلمية حول بعض القضايا السياسية، ودور هذه الشبكات في صنع السياسة الدولية والبناء المؤسساتي يبدو مبهما نوعا لأن معظم الأدبيات حول العلاقة بين العلم والسياسة الدولية لا تظهر هذا الدور إلا في حالات قليلة ونادرة. أخيرا، هناك صنف من الفواعل غير الدولاتية يضم مجموعة من المنظمات المختلفة: حركات التحرر، المنظمات الفدائية،المافيا، الشبكات الإرهابية، المنظمات المهنية والمنظمات الدينية.

بالنسبة لقوة وسلطة هذه الفواعل غير الدولاتية، تبدو الشركات العالمية ومنظمات الأعمال الدولية غير الحكومية فواعل جد قوية أكثر بكثير من المنظمات غير الحكومية من ناحية الحجم، الموارد، الاستقلالية الهيكلية، هذا المفهوم الذي يشير إلى المدى الذي يمكن أن تكون فيه الحكومات في اعتماد هيكلي معتمد على فواعل أخرى (فواعل خاصة) في مجال المداخيل والسلع العامة مثل: الضرائب، الرفاه الاجتماعي، النمو الاقتصادي، الوظائف، الجودة البيئية، الهياكل القاعدية.. الخ، ومن الواضح أن الحكومات تابعة هيكليا للشركات العالمية ومنظمات الأعمال الدولية غير الحكومية أكثر من المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

إن الفروقات بين مختلف الأصناف للفواعل غير الدولاتية الموضحة أعلاه يمكن التغاضي عنها بفعل التطورات التي عرفتها مختلف أنواع المنظمات، مما يمكن من تحليلها في إطار واحد. أولا، إن التمييز بين الأهداف الخاصة والعامة المتعلقة بالشركات العالمية ومنظمات الأعمال الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية على التوالي يبدو أنه لا يعبر عن طبيعة المنظمات غير الدولاتية في الوقت الحالي، بينما على سبيل المثال نجد العديد من المنظمات غير الحكومية يمكن أن تُعتبر كنوع من الشركات العالمية تسعى لتحقيق أهداف خاصة، وبالمقابل نجد الشركات

العالمية تتابع دائما أهدافا عامة أيضا، وهذا ما نجده من خلال مفاهيم المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالشركات وشركات الأعمال المستديمة في إطار المفهوم الثلاثي (البشر، الكوكب والربح). كذلك فإن المنظمات غير الحكومية والشركات العالمية، بالإضافة إلى منظمات الأعمال الدولية غير الحكومية تُعتبر كفواعل سياسية في المجال السياسي، وهي تستخدم العديد من الوسائل للتأثير في صنع السياسة. أخيرا، يمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية، الشركات العالمية ومنظمات الأعمال الدولية غير الحكومية، مع وجود اختلافات بينها، ألا أنها تتمتع بخصائص مشتركة كافية لأن تكون كفواعل مهمة في تحليل سلطة سياسية متكاملة.

إن تحليل دور الفواعل غير الدولاتية من خلال نظريات العلاقات الدولية يُظهر مدى الاختلاف بين أقطاب هذه النظريات إلى درجة عدم الاعتراف بها كفواعل عند البعض، والتأكيد على أهميتها وتأثيرها في عالم يتجه يوم بعد يوم نحو العولمة الاقتصادية وهيمنة الفواعل الخاصة على الضبط الاجتماعي، الاقتصادي والسياسية. سوف يتم لاحقا التعرض لبعض هذه النظريات، لكن في هذه النقطة سوف يتم التأكيد على منظور الحوكمة العالمية، الذي يُعد أهم إطار نظري يساعد على تفحص مفهوم، دور وتأثير الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية.

ثانيا: في مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية وتطورها

لقد ظهرت المنظمات غير الحكومية في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحديد الإطار القانوني الذي ينظّم العلاقات بين النظام الأممي والحركة الجمعوية في العالم، وجاء في هذه المادة: يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأخذ كل الترتيبات الضرورية لاستشارة المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسائل متعلقة باختصاصاته، وهنا نشأ مصطلح منظمة غير حكومية بطريقة غامضة وغير واضحة، وقد اعترفت المادة 71 المشار إليها بثلاثة أصناف هي: (أ) عدد قليل من المنظمات غير الحكومية تتمتع بوضعية استشارية عليا وتعنى بأغلب اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ (ب) منظمات

متخصصة تهتم بمجالات نشاط معينة، لها فيها سمعة حسنة؛ (ج) منظمات أخرى لها وضعية استشارية من حين لأخر حسب احتياجات المجلس[3].

ويعرّف مارسل مارل المنظمة غير الحكومية بأنها "كل تجمُّع أو جمعية أو حركة مكوّنة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب"، وهنا نجد أن هذا التعريف أضاف صفة الديمومة التي يجب أن تتوفّر عند مختلف المنظمات، كذلك صفة العمل على المستوى الدولي المحدّد من خلال انتماء أعضائها لدول مختلفة.[4] أما اتحاد الجمعيات الدولية يعرّف المنظمة غير الحكومية بأنها:"جمعية مكوّنة من ممثلين منتمين لدول مختلفة، وهي دولية من خلال أعمالها، بنية إداراتها ومصدر تمويلها، هدفها ليس الربح وتستفيد من مرتبة استشارية لدى المنظمات الحكومية"[5]. إن هذا التعريف يضيف شرط المرتبة لدى المنظمات الحكومية وهذا ما يؤدّي إلى التمييز بين نوعين من المنظمات غير الحكومية: المعترف بها من طرف المنظمات الدولية الحكومية وتلك التي لا تتمتع بهذا الاعتراف. من جهة أخرى، يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية على أنها تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني، يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول وتخضع لقانون الدولة التي نشأت بها لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي[6].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تقديم تعريف مختصر لهذه المنظمات من خلال سماتها إنها منظمات تطوعية إرادية معلنة لها شكل مؤسس دائم، تنشأ باتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد

---

[3] Petter Willets, Transnational Actors and Internationals Organizations in Global Politics, In, John Baylis & Steve Smith (eds.), The Globalization of World Politics, Third Edition, London, Oxford University Press, 2003, p 436

[4] Marcel Merle, Sociologie des relation internationales, Paris, Dalloz, 1983, p 388

[5] عيادة مليكة، دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004، ص39

[6] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 292

أو جماعات الأفراد الخاصة، وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانية لها سمة عالمية دون استهداف تحقيق الربح، وتمارس نشاطها عبر حدود الدول، أي في أكثر من دولة، أو على الأقل في ثلاث دول[7].

ورغم أن ظاهرة المنظمات غير الحكومية قديمة تعود إلى أواخر القرن 19، إلا أنها نمت بشكل ملحوظ في القرن 20 خاصة بعد ظهور الأمم المتحدة، فبعد أن تم إحصاء 176 منظمة في بداية القرن ارتفع عام 1945 إلى 5600، ووصل العام 1981 إلى 4252 منظمة، ومع ظهور منظمة الأمم المتحدة عام 1945 ظهر ما يقارب 1300 منظمة غير حكومية، وطبقا للإحصائيات المنشورة في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية عام 1987 كان يوجد حوالي 10 آلاف منظمة معظمها غير حكومية[8].

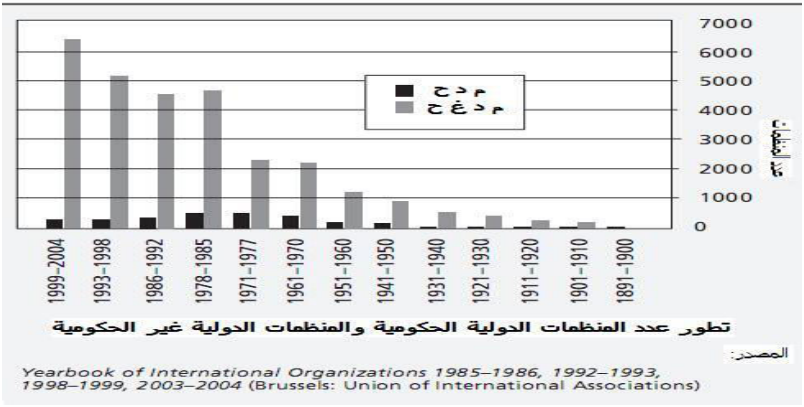

تطور عدد المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية

المصدر:

Yearbook of International Organizations 1985–1986, 1992–1993, 1998–1999, 2003–2004 (Brussels: Union of International Associations)

من خلال التعاريف المقدمة تميز هذه المنظمات خصائص ثلاثة:

[7] ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية:دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 27

[8] نفس المرجع السابق، ص 54

أ - **المبادرة الخاصة:** وتشكل ضمانا للاستقلالية (غير الحكومية) داخليا وخارجيا، والقاعدة العامة أن المنظمات الدولية غير الحكومية تضم أشخاصا أو جماعات لا تتلقى أية توجيهات من سلطات الحكومة المحلية أو المنظمات الدولية، ومع ذلك فإن هناك حالات استثنائية حيث أن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية قامت بعد بمبادرة أو حتى بدعم من هذه المنظمة الدولية أو تلك، وهو وضع الاتحادات الدولية التي تشكل بإيعاز من اليونسكو، حيث أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية تبرز إلى الوجود بوحي من بعض الحكومات أو تلك التي تتكفل الحكومات بالإنفاق على أنشطتها[9]، وهو ما يبرر التخوف من تبعية المنظمات غير الحكومية للجهات الداعمة لها، و يزيد من التشكيك في مواقفها وعدم استقلاليتها.

ب – **التضامن:** ويعني التضامن بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة، فأغلب المنظمات الدولية غير الحكومية تتكون من تجمعات أفراد أو الحركات المنتمية لأكثر من دولة (ثلاث دول على الأقل)، وهذا دليل على أن الدولة القومية لم يعد في مقدورها تحقيق كل رغبات مواطنيها، ومع هذا فقد احتفظت بعض المنظمات (الجماعات) بطابعها المحلي مع ممارستها لأنشطة دولية أعطتها المكانة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ج – **الاستمرارية:** إضافة إلى المبادرة الخاصة والتضامن يجب أن يتوفر في المنظمة الدولية غير الحكومية عامل الاستمرارية التي تأخذ شكل (حركة أو رابطة) ونورد على هامش هذه الخصائص مثالا يوضح نسبية هذه الخصائص والتداخل في نشاط هذه المنظمات، حيث منحت منظمة غير حكومية سنة 1955 الوضع الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستفادت إدارتها من خبرة نائب كاتب دولة للإدارة الأمريكية، ومن دعم يقدر بملايين الدولارات من أجل إقامة سكنات في دول العالم الثالث بالتعاون مع مؤسسات (شركات) أمريكية ويد عاملة محلية، ويشكل هذا المثال ترابط أعمال إنسانية مع أعمال تجارية، إنها بلا شك أعمال في

[9] مرسال مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، طبعة 1، 1986، ص 383

فائدة شعوب الجنوب لكن فائدة أكبر للدبلوماسية الأمريكية، ربما أيضا لصالح بعض شركات البناء[10].

ثالثا: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية حقوق الإنسان

لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية بمثابة–إن جاز لنا توصيفها بذلك– شركات مقاولة للمعايير (Entrepreneurs de Normes)[11]، إذ أنها تشارك في جميع مستويات صنع السياسات الوطنية والدولية، فقبل افتتاح مسارات التفاوض الخاصة بمحاولات الضبط للمجالات على اختلافها، (حقوقية، تنموية، بيئية....)، تعمل تلك المنظمات على أصعدة عدة منها: إعلام وحشد الرأي العام الوطني والدولي وذلك بتنظيم حملات للتوعية ضمن الندوات والحلقات الدراسية المنظمة، وكذا إصدار نشرات وتقارير وإجراء اتصالات بالفواعل ذات الصلة بالقضية المناضل بشأنها من جهة ومن جهة أخرى تسعى للضغط المباشر على الدول والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على حد سواء عن طريق إرسال العرائض والرسائل وممثلين لها للمؤتمرات الدولية.

لقد كان المنظمات غير الحكومية الأثر الكبير في مقررات المؤتمرات العالمية الكبرى الأخيرة، على غرار دورها في: اتفاقية فيينا لحقوق الإنسان (1993)، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (1994)، ومؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية (1995)، وكذا مؤتمر بكين الخاص بحقوق المرأة (1995)، أضف إلى ذلك اتفاقية أوتاوا حول الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC).

---

[10] بوحرود لخضر، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر (1992 – 1999)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص 52

[11] Bertrand Badie, La diplomatie des droits de l'homme, Fayard, 2002, p 2831

على سبيل المثال، أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر روما في جويلية 1998، نشأ تحالف ضم 800 منظمة غير حكومية[12]، لعبت دورا رئيسيا في حصول المحكمة الجنائية الدولية على صفتها القانونية[13]، إذ أصبح بالإمكان المتابعة والملاحقة القضائية بحق كل من يشتبه بارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وجرائم العدوان سواء أكانوا حكاما أو محكومين، هذا الانجاز شكل نقطة تحول في اختصاصات ومكانة المنظمات غير الحكومية، إذ منحها رمزيا قوة إضافية في تسيير شؤون العالم، تلك القدرة على الضغط والإقناع التي ظهرت بالفعل على هامش المؤتمر الدولي الذي وقع فيه على اتفاقية "أوتاوا" بشأن الألغام المضادة للأفراد عام 1997.

لقد بدأت حملة المنظمات الغير الحكومية في مسعاها هذا عام 1992 بناء على مبادرة من 6 منظمات غير حكومية، بما في ذلك المنظمة الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والتي سرعان ما جلبت 1200 منظمة غير حكومية من 90 دولة تحت مسمى "**الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية**" التي وقعتها 182 دولة. دليل آخر على قوة المنظمات الغير حكومية[14]، التي لم تكتفي بالتوقيع فقط بل شكلت مرصدا دوليا يجمع بين المنظمات غير الحكومية وعشرات الحكومات، يقدم تقريرا سنويا خاصا بكل الدول كطريقة وآلية للضغط على الدول الموقعة وفضح للدول غير الموقعة على الاتفاقية.

نجاحات يضاف إليها انجازات حديثة في مجال ضبط وتقنين تجارة الأسلحة فمنذ 2003 سعى تحالف لمجموعة من المنظمات الغير الحكومية العاملة في مجال حماية وترقية والدفاع عن

(12) Henri Rouillé D'Orfeuil, La diplomatie non gouvernementale: les ONG peuvent-elles changer le monde, Paris, Les Editions de l'atelier, 2006, p 96

(13 Les droits de l'homme aujourd'hui, Document d'information des Nations Unies, publications des Nations Unies, Février1999, pp19 et 20

(14) Philippe Chabasse, L'interdiction des mines antipersonnel, In, Les ONG dans la tempête mondiale, Coordination SUD

حقوق الإنسان لحملة سميت بـ: "مراقبة السلاح" لتقنين الاتجار بالسلاح، كان نتاجها تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2006 لصياغة معاهدة دولية بشان تجارة الأسلحة، بالإضافة إلى ذلك كان للمنظمات غير الحكومية دور بارز في المؤتمر الدولي حول الذخائر العنقودية المنعقد يوم 22 فبراير 2006، و الذي التزمت فيه 46 دولة من 49 دولة حاضرة تقديم إعلان ألزموا أنفسهم لإبرام معاهدة دولية تحظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الذخائر العنقودية[15]. إن ما سبق ذكره أمثلة عن انجازات حققتها المنظمات الدولية غير الحكومية المعناة بالدفاع عن حقوق الإنسان، عن طريق إتباعها لأساليب وآليات عمل يجمع الباحثون والدارسون على أنها تتمحور حول:

1 – مراقبة مدى التزام حكومات الدول باحترام وتطبيق بنود الاتفاقات والمواثيق الدولية الناصة على الحقوق والحريات الأساسية المتعارف عليها عالميا، عن طريق جمع المعلومات بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبصفة دورية، لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، إذ غالباً ما يلجأ الأفراد، خاصة في عالم ما بعد الدولة الأمة، لرفع الشكاوي وطلب المشورة من المنظمات غير الحكومية، وطنية كانت أو دولية، مما يسمح لتلك المنظمات بالاطلاع على واقع وحال حقوق الإنسان داخل الدول.

2– الضغط على المنظمات الدولية الحكومية عن طريق تنظيم حملات دعائية، والتأثير على الرأي العام العالمي إعلاميا لتشكيل وإيفاد لجان تقصي حقائق عند الضرورة إلى الدول التي ثبت قيامها بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وعادة ما تقوم تلك اللجان مع انتهاء تحقيقاتها الميدانية بإصدار تقارير حول حقيقة الأوضاع، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إحداث تغييرات على النظام القانوني للدولة المعنية، لكنها تسهم على الأقل في فضح الانتهاكات والممارسات غير القانونية، مما يدفع بالمجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة حسب ما تقتضيه التشريعات الدولية.

[15] La chronique d'Amnesty International, Avril 2007

3- ممارسة ضغوط دبلوماسية على الحكومات عن طريق الاجتماعات او التدخل لديها بشان انتهاكات محددة، كخطوة أولى قبل الإقدام على نشر ما لديها من تقارير حول الانتهاكات، فمثلا تبرم اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقيات مع الدول تعمل بموجبها في أراضي تلك الدولة وتحاول من خلالها تحسين وضع حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بظروف الاعتقال ومعاملة المعتقلين، وعندما تخفق محاولاتها لدى السلطات المعنية في أيجاد حلول للقضايا التي تتابعها تلجا أحيانا إلى إصدار بيانات صحفية وبلاغات تحذيرية حول تلك القضايا .

4- تنظيم حملات دعائية عالمية حول انتهاكات محددة، للفت انتباه الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي إليها، ومطالبته بالتحرك الفاعل لدى الحكومات المعنية، والتي عادة ما تأخذ إحدى الأشكال التالية:

- تنظيم حملات حول كيفيات إعداد وكتابة الرسائل وتوجيهها، وقد استخدمت المنظمات غير الحكومية الدولية، هاته الوسيلة بنجاح كبير أشهرها منظمة العفو الدولية.
- المظاهرات أو احتجاجات الشوارع، وبالنظر إلى التغطية الإعلامية، فقد تستخدم عادة عندما تريد المنظمات تعبئة ودعم الرأي العام تجاه قضية محددة من أجل كشف انتهاكات الحكومات.
- وسائل الإعلام عموما باتت تلعب دورا قياديا في ممارسة الضغط، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال خصوصا الشبكة المعلوماتية أصبحت ذات أهمية متزايدة في مسعى نشر الوعي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان عالميا.
- بالإضافة إلى المظاهرات العامة المعبرة عن الغضب أو المرتبط بالدعم والتعبئة، يمكن المنظمات غير الحكومية.
- عقد اجتماعات أو جلسات مع المسؤولين. أحيانا، ففي كثير من الأحيان يكفي التهديد بنشر الانتهاكات لإحداث تغييرات في السياسة العامة أو الممارسة.

5- المساهمة في عمل الأجهزة الدولية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، من خلال الصفة الاستشارية التي حظيت بها هذه المنظمات بموجب المادة (71) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتكون المساهمة من خلال تقديم تقارير وشهادات خطية وشفهية، ومن بين المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بصفة استشارية لدى الأمم المتحدة، إذ إضافة للمعونة الخبراتية التي تقدمها لمنظمة الأمم المتحدة، تساعد أيضا الحكومات الوطنية في جعل تشريعاتها الداخلية تتماشى مع المواثيق والقواعد القانونية الدولية[16].

6- تطوير مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي وإيجاد الآليات المناسبة لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، إضافة إلى حث حكومات بلدانها على التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

7- تعليم وإشاعة مفاهيم حقوق الإنسان: إذ أضحت هذه الوظيفة أساسية، لا سيما في الدول والمجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية من نظم حكم استبدادية إلى نظم ديمقراطية، فالأفراد والمجتمعات لا يمكن أن تحمي حقوقها ما لم تتعرف وتستوعب ماهية تلك الحقوق، ما يتوجب الإشارة إليه أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يعد من المسؤوليات الأساسية للمنظمات غير الحكومية الوطنية، لأنها الأقدر على توضيح وتفسير المعايير الدولية في السياق المحلي، عن طريق توفير التدريب في مجالات متنوعة مثل مراقبة الانتخابات، وتوفير التدريب على رصد ومتابعة والتحقيق في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان للقضاة والمحامين والبرلمانيين والصحفيين والمسؤولين، ولهذا الغرض فقد تم تطوير مواد متخصصة في مجال محقوق الإنسان.

[16] Human Rights, Perspective & Challenges in 1990 and Beyond, Lancer Books, p 129

8- إن العمل على الحفاظ على نظام سياسي مفتوح يكفل حرية التجمع وحرية الرأي و التعبير بتكوين الجمعيات هي وظيفة حيوية تؤديها المنظمات غير الحكومية في تعزيز وخلق فضاء سياسي للقوى الديمقراطية، وبالتالي من أجل الديمقراطية[17].

رابعا: المنظمة العربية لحقوق الإنسان أنموذجا

يمكن القول بأن المنظمة العربية لحقوق الإنسان نشأت كتجسيد لتطلعات المثقفين العرب على امتداد بلادهم، وقد أعلن عن إنشاء هذه المنظمة في الأول من ديسمبر 1983 عندما اتفق نحو مائة شخصية من كافة الاتجاهات السياسية في الوطن العربي (في مدينة ليماسول في قبرص) على أهمية إيجاد إطار تنظيمي مؤسسي لأنصار حقوق الإنسان من المثقفين العرب، وقد تقرر أن تكون القاهرة هي مقر الأمانة العامة للمنظمة ولها مكتب دائم في جنيف، وللمنظمة فروع في ثمانية بلاد عربية (الكويت، مصر، المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، لبنان، اليمن)، ومجموعات عمل وعضوية فردية في كل البلاد العربية، كما أن لها فروعا في خمسة دول غربية (فرنسا، ألمانيا، النمسا، المملكة المتحدة، كندا)[18].

وتهدف المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي، لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه، طبقا لما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المعنية، خاصة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان السياسية والمدنية، وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكافة المواثيق والإعلانات الدولية الأخرى، وذلك بالدفاع عن كافة الأفراد رجالا ونساء،

---

[17] Role of NGOs in furthering human rights:
http://essaybank.degree-essays.co m/human-rights/role-o f-ngos-in-furthering-human-rights.php

[18] وسام نعمت إبراهيم، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 5، 2005، ص 300

والجماعات الذين تتعرض أي من حقوقهم الإنسانية للانتهاك، خلافاً لما هو منصوص عليه في تلك المواثيق، واعتبار التنمية من حقوق الإنسان الأساسية، ويمكن تصنيف هذه الأهداف كما يلي[19]:

1- الدفاع عن كامل الأفراد الذين تتعرض أي من حقوقهم الإنسانية – المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الدساتير العربية – للانتهاك، وذلك بالوسائل السلمية المشروعة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء الأفراد ولمن يعولونهم.

2- التنسيق مع اللجان الوطنية العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

3- العمل على إنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان في الأقطار العربية التي لا توجد بها مثل هذه اللجان.

أما عن الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والعضوية فيها، فإن أجهزة المنظمة هي الجمعية العمومية ومجلس الأمناء واللجنة التنفيذية، يقوم على إدارة أعمالها الأمين العام[20].

1- الجمعية العمومية: الجمعية العمومية هي السلطة العليا بالمنظمة وتتولى رسم سياساتها ومتابعة ومراقبة تنفيذ أنشطتها، ولها أن تتخذ في حدود النظام الأساسي جميع القرارات اللازمة لحسن سير العمل داخل أجهزة المنظمة بما يحقق أهدافها ويطور عملها. وتتكون الجمعية العمومية من أعضاء مجلس الأمناء وممثلي المنظمات والهيئات العضوة وممثلي الفروع وممثلي الأعضاء والمجموعات في كافة الأقطار.

[19] إبراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الماجستير والدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011/2010، ص 34

[20] نفس المرجع السابق، ص ص 34-38

2- مجلس الأمناء: مجلس الأمناء هو الهيئة العليا للمنظمة فيما بين أدوار انعقاد الجمعية العمومية ويتولى رسم السياسات التفصيلية واتخاذ القرارات التنظيمية والتنفيذية بما يكفل حسن سير العمل بالمنظمة، وينوب عن الجمعية العمومية في مراقبة أعمال أجهزة المنظمة الأخرى ويقدم مجلس الأمناء تقريراً عن نشاط المنظمة وعن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال مدة ولايته إلى الجمعية العمومية. ويتشكل مجلس الأمناء من عشرين عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية في دورة انعقادها العادي من بين أعضائها وآخرين لا يتجاوز عددهم خمسة أشخاص يحق للأعضاء المنتخبين اختيارهم من بين الأعضاء العاملين بالمنظمة لمدة لا تتجاوز مدة ولاية المجلس المنتخب، على أن يراعى في تشكيل المجلس تشجيع عناصر الشباب والنساء والتوازن الجغرافي في تمثيل أقطار الوطن العربي.

3- اللجنة التنفيذية: للمنظمة لجنة تنفيذية تتولى إدارة العمل بين أدوار انعقاد مجلس الأمناء، وتكون مسؤولة أمامه مباشرة. تتكون اللجنة التنفيذية من أعضاء مجلس الأمناء التالين: رئيس مجلس الأمناء؛ نائب رئيس مجلس الأمناء؛ الأمين العام؛ أمين الصندوق؛ ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الأمناء من بين أعضائه.

4- الأمين العام: يكون للمنظمة أمين عام يختاره مجلس الأمناء بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات، ويكون الأمين العام مسئولا أمام اللجنة التنفيذية ومجلس الأمناء عن إدارة الأعمال التنفيذية للمنظمة وأموالها في حدود النظم واللوائح والقرارات الصادرة عن هيئات المنظمة ويمثل الأمين العام المنظمة لدى الغير ويتحدث باسمها بالنيابة عنها في جميع الأمور المالية والإدارية والقضائية.

5- اللجان المتخصصة: يجوز للمنظمة تشكيل عدد من اللجان المتخصصة في أنواع محددة من النشاط، يصدر بتكوينها وتحديد اختصاصاتها قرار من مجلس الأمناء. تكون هذه اللجان بمثابة هيئات استشارية لأجهزة المنظمة، ويرأس الأمين العام اجتماعات كل من هذه

اللجان، ما لم تقرر اللجنة اختيار رئيس آخر لها من بين أعضائها، ويجوز للجنة التنفيذية أو الأمين العام تكوين لجان خاصة عند الاقتضاء.

ويعتمد نشاط المنظمة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان على البيانات والنشرة الشهرية لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان السياسية والمدنية، والمرجع الأساسي الذي تحيل إليه المنظمة في مباشرتها لأنشطتها المختلفة هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق والحريات الواردة في الدساتير العربية، والواقع أن التقرير السنوي الذي تصدره المنظمة منذ عام 1987 عن "حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"يعد مصدرا عالي المستوى في التعرف على أوضاع هذه الحقوق، فضلا عن أن بعض هذه التقارير تتضمن دراسات مهمة في مجال تعميق الوعي السياسي لدى المواطنين العرب بشأن كل ما يخص حقوقهم وحرياتهم المختلفة[21].

وإلى جانب التقرير السنوي تصدر المنظمة نشرة شهرية بعنوان "النشرة الإخبارية"وكتابا غير دوري بعنوان "حقوق الإنسان في الوطن العربي" وسلسلة ثقافية بعنوان (ندوات فكرية) تعرض فيها خلاصة الندوات التي تنظمها فروع المنظمة ومن إصدارات هذه السلسلة :التعليم والإعلام والتوثيق في مجال حقوق الإنسان (1987)، النظام الدولي وحقوق الإنسان في الوطن العربي (1989)، وأفاق الديمقراطية في الوطن العربي (1990)، صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديمقراطية (1991)، الديمقراطية في الوطن العربي: المفاهيم والضمانات (1992)، الاختفاء القسري في الوطن العربي (1994)، حقوق الإنسان والأمم المتحدة في عيدها الخمسين (1995)، المنظمات العربية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والأمم المتحدة (1996). كما تصدر المنظمة أشكالا أخرى من المطبوعات مثل البيانات الصحفية المرتبطة بمناسبات معينة، والتقارير الخاصة بنتائج الزيارات الميدانية وبعثات تقصي الحقائق، والكتب الوثائقية التي تساعد في ترويج مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[22].

[21] وسام نعمت إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 301

[22] المرجع السابق الذكر

وإضافة إلى ذلك تعمل المنظمة بفعالية كبيرة على تنسيق لجهودها في هذا المجال مع كافة المنظمات والمؤسسات غير الحكومية في الوطن العربي، ولعل من أبرز نماذج هذا التنسيق المشترك مبادرة المنظمة عام 1989، بالاشتراك مع إتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وبمساعدة مركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بإنشاء "المعهد العربي لحقوق الإنسان" ومقره تونس للنهوض بأهدافها في التعليم والتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، وقد حاز المعهد على جائزة اليونسكو لتعليم حقوق الإنسان عن عام 1993، وكذا مبادراتها في عام 1993 بالدعوة إلى عقد المؤتمر العربي لحقوق الإنسان للتحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا[23].

خاتمة:

حاولنا في هذا المقال معالجة إشكالية دور المنظمات الغير حكومية وطنية كانت أو دولية في التأسيس لنسق حقوقي عالمي ملزم لأشخاص المجتمع الدولي عموما، إذ إن التغيرات البنيوية والموضوعاتية التي شهدها حقل العلاقات الدولية أبرزت الدور المتنامي الذي أصبحت تضطلع به الفواعل الغير رسمية ممثلة خصوصا في المنظمات الغير حكومية إلى جانب الدول في الضبط والتأسيس لانساق دولية ناظمة لمناحي شتى اقتصادية سياسية و حتى اجتماعية قيمية،ففيما يخص حقوق الإنسان "الذي يعتبر جوهر و مناط مفهوم الحكم المحلي و الدولي و العالمي" تمكنت تلك المنظمات عن طريق اعتمادها وتوظيفها لآليات وطرق عمل عدة من التأثير على الدول والمنظمات الحكومية الدولية لأجل دفعها إما لمزيد من الالتزام والتقيد بالقواعد القانونية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أو العمل لأجل ضبط مواضيع أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان لم تقنن بعد مستدلين على ذلك بحالة الدراسة "المنظمة العربية لحقوق الإنسان" .

[23] وسام نعمت إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 302